

222 72 830 - 222 72 857
majlisalomma@alanba.com.kw

فاكس
للتواصل: إيميل

أمة
2016

شدّد على ضرورة إصدار قانون يمنع فرض أي زيادة مالية على المواطنين

حمد روح الدين لـ «الأنباء»: سأمثل الشباب تحت قبة عبدالله السالم.. ونسف وثيقة الإصلاح الاقتصادي أولوية

محمد راتب

أكد مرشح الدائرة الأولى حمد روح الدين أنه أن الأوان لتوجيه رسالة ضاغطة للحكومة عبر صناديق الاقتراع بضرورة عدم اتخاذ قرارات تمس جيوب المواطنين. مشيراً إلى أنه لا صحة لادعاءات الحكومة بوجود عجز مالي مستشهداً بتقارير البنك الدولي الأخيرة، مبيناً أنه في حال صح ذلك فإن الحل لا يكون بالاستقواء على جيوب المواطنين وإنما بإدارة الموارد والتنمية الحقيقية. وذكر في لقاء خاص مع «الأنباء» أنه يمثل الشباب من الجنسين وسيعمل على إصدار قانون يمنع فرض أي زيادة مالية على المواطنين. وسيقدم قوانين إصلاحية لاستقرار الاقتصاد ودعم المشاريع الصغيرة والتجارة المنزلية، مراعاة على الوعي السياسي في إيصال مجموعة من الإصلاحيين وتشكيل كتل ضاغطة على الحكومة لتقديم الإنجازات الشعبية، وإلى تفاصيل اللقاء:



حمد روح الدين
(أحمد علي)

هناك مطالبات بإنشاء مستشفيات الضمان الصحي للوافدين، ما تعليقك؟
● يجب علاج المشكلة من الأساس، فالدستور الكويتي ينادي بالمساواة، وهذا الأمر يخالف الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية في التفريق بين الناس على أساس الجنسية، والخدمات الصحية يجب أن تقدم للجميع من دون استثناء.

رسالة توجهها لناخبي الدائرة الأولى؟
● أقول إن التغيير لن يأتي إلا في صناديق الاقتراع، والوضع غير مرضي، نحتاج من أهالي الدائرة الثقة بالقرارات الشبابية، والطاقت الموروثة بالتغيير من الواقع الحالي، وإعطاء الشباب الفرصة للتجربة فلديهم القدرة على العطاء، ومواجهة الكثير من التحديات من خلال خبراتهم، فلن يأتي تغيير إلا بتغيير الوضع الصحي، هل هناك ما يطمئن عن البيئة الصحية؟
● 5 مستشفيات منذ أكثر من 3 عقود، الوضع الحالي والتعداد السكاني يحتاج إلى مضاغطة وليس فقط إنشاء مستشفى جديد وهو مستشفى جابر الأحمد فهذا التوجه غير مقبول إطلاقاً.

فهم يلجأون إلى الخاص.

هل هناك امر متعمد في هذا الجانب؟
● أتوقع أن هذا كله بسبب طريقة توزيع ووضع القيادات في التربية واختيارهم على أساس غير الكفاءة والأهلية، فنحن نتكلم عن أهم المرافق التي يجب أن تكون من نصيب التكنولوجيا وليس من الحصص في الوكالة والوزراء، فالامر قائم على المحسوبية والترضية، ولذا فإن على الحكومة حتى ترفع الحرج عنها مستقبلاً، وبما أن النظام السياسي لا يسمح بوجود الأحزاب التي تتابع برنامج عمل الحكومة فعليها إيجاد حل للخروج من الأزمة بتعيين الشخص المناسب في المكان المناسب.

الوضع الصحي، هل هناك ما يطمئن عن البيئة الصحية؟
● 5 مستشفيات منذ أكثر من 3 عقود، الوضع الحالي والتعداد السكاني يحتاج إلى مضاغطة وليس فقط إنشاء مستشفى جديد وهو مستشفى جابر الأحمد فهذا التوجه غير مقبول إطلاقاً.

بأن علينا التكاتف، وهذا يومكم فخصيتهم الحقيقية يجب أن تظهر اليوم مع إخلاء المسؤولية وتقديم الصوت لمن يستحق وغير ذلك يكون مرتبطاً بالمرحلة المقبلة.

كيف ترى العملية التعليمية؟
● وصلت الكويت لمرحلة متأخرة ومؤشر التعليم مترد للغاية، أغلب المواطنين اليوم يدرسون أبناءهم في مدارس خاصة لأنهم لا يتقنون في جودة التعليم، واعتقد أن تصريح وزير التربية الذي يروج للمدارس الخاصة يكشف الواقع الحقيقي وضعف المؤسسة المتخصصة في إدارة هذه المرافق وتقديم أفضل جودة من التعليم لإنشاء الوطن، وهي مسؤولة وتحملها الحكومة، فميزانية التعليم ضخمة للغاية والكويت تعتبر من الدول الأكثر إنفاقاً على التعليم ولكن على الواقع لا نجد هذا حتى على مستوى أبنائنا، فهناك هجرة للتعليم الخاص وواقع نعيشه، وهو مؤشر خطير، فنحن نتكلم عن أهم سبب لتطور الأمة وهو التعليم والصحة، وهما للأسف غير متوق بهما من قبل المواطن

هل هناك تقصير من النواب حيال مطالبات الشعب؟
● مجلس الأمة السابق على كثرة تشريعاته التي أصدرها إلا أنها لا تمثل الإرادة الشعبية فأغلبها مشاريع قوانين مقدمة من الحكومة، فالمجلس غير قادر على معرفة أولويات المواطنين وحاجتهم. نحن نقيم المجلس بناء على القوانين والتشريعات التي أصدرها، فمجلس 2013 لم يلتفت لطلباتهم الفعلية وغفل عن أهم دور له وهو الرقابة على أعمال الحكومة وكشف الفساد.

كيف تنظر إلى إقبال الناخبين وتفاعلهم؟
● خلال زيارتنا للدواوين هناك استياء شعبي وهناك عزوف عن الانتخاب، وهو أخطر بكثير من المقاطعة، فالكويتيون لا يريدون المشاركة لأنهم يعتقدون أن ذلك لن يؤثر في المشهد السياسي ولن يغيره. للأسف هذا كله بسبب أنه عندما أوصل الناس الإصلاحيين تم إبطال المجلس والدعوة للانتخابات وتغيير قواعد اللعبة السياسية، ولكن نحن نوجه رسالة للشعب الكويتي

لكن مؤشراتنا تدل على غير ذلك فلدينا تقارير من البنك الدولي وملاءة مالية وأصول، ونقولها بصراحة الشعب الكويتي لا يحتمل قرارات ليست في صالحه، فالغلاء في كل مكان والدولة ليس عليها فقط توفير الحياة الكريمة للمواطن وإنما أيضاً للمقيمين، الذي يشاركون المواطنين في دفع الضرائب والحقيقة إن حزمة الإصلاحات الاقتصادية من وجهة نظر الحكومة سيدفع ثمنها المواطنون والمقيمون، ولذلك نحن نقول إن عليها مسؤولية كبيرة في تغيير النظرة الشعبية لها وإعطاء الشارع مساحة أكبر في الرفاهية والعيش الكريم.

ما أولوياتكم حال وصولكم إلى مجلس الأمة؟
● نحن نعيش في مرحلة حساسة ترتبط بمجموعة من القرارات المصرية التي تمس المواطنين والمقيمين ومن ضمن الأولويات نسف وثيقة الإصلاح الاقتصادي بما تضمنته من بنود تمس جيب المواطنين وسنقترح قانون وهو مرتبط بالوعي السياسي لناخبي الذين نراهن عليهم في إيصال أكبر عدد من الإصلاحيين لتكوين كتلة إصلاحية معتدلة الهدف منها تبني قانون يحظر على الحكومة فرض أي زيادة مالية على المواطن.

هل الذي نجعلك من البرنامج؟
● المرأة عنصر فاعل في الدائرة الأولى وفي المجتمع الكويتي ولا فرق بينها وبين الرجل دستورياً وقد تضمنت برنامجي الانتخابي مقترحات خاصة بها.

ما الذي نجعلك من اقتراحات شبابية؟
● سنقترح مجموعة من القوانين الإصلاحية التي تمكن الشباب من الاستقرار في العمل الاقتصادي إلى جانب حزمة من الإجراءات والآليات التي تجعلهم قادرين على العمل في البلاد بسهولة ويسر، مع بعض الرؤى التي تقوم على توفير دعم للمشاريع الصغيرة بطريقة أقل بيروقراطية مما هو منتشر ومعوّل به حالياً في المؤسسات الحكومية، كما سأقدم مجموعة من القوانين التي تدعم التجارة المنزلية لعدد من الشباب.

هل هناك وضع استثنائي في الكويت يحتم إجراءات التشفير؟
● نحن نتحدث عن شعب تجاوز المليون ومقدرات الدولة كبيرة، وبالتالي أرى أن ادعاء الحكومة بأن هناك عجزاً حقيقياً في الميزانية غير منطقي. ولنأخذ الأمور بمسماياتها فالحكومة أوصلت الأمور إلى هذه المرحلة بسبب ضعف إدارة المقدرات وعدم وجود تنوع في مصادر الدخل والتنمية. الحكومة تتدعى أن هناك عجزاً وهناك تقارير من البنك الدولي تنفي وجود عجز بل على العكس يشيرون إلى أن الكويت هي ثاني أغني دولة في المقدرات والأصول.

من يتحمل المسؤولية برأيك؟
● لا شك أن الحكومة تتحمل هذا، ولا يجب أن تسد العجز من خلال المواطن، وإن صح ما تقول فلا بد من أن يأتي الحل عن طريق إدارة حكومية اختصاصية في المرحلة المقبلة.

هل نحن أمام أزمة اقتصادية مفتعلة أم واقع اقتصادي نعيشه الدولة؟
● نتكلم عن مدى صحة الإفصاحات التي تدلي بها الدولة،

حكم الدستورية بدستورية الصوت الواحد كان لهم موقف سياسي يهدف للضغط على الحكومة والقيادة السياسية للتراجع عن المراسيم. هذا هو السبب في وصول برلمان وأعضاء لا يمثلون الشعب الكويتي وإرادته، فالمعارضة ابتعدت عن المشهد السياسي البرلماني وقاطعت.

كمرشح للدائرة الأولى من مثل من الناخبين؟
● أنا أؤمن بالشباب وبضرورة أن يكون له دور في مختلف المراحل ولذلك ساكون ممثلاً لفئة الشباب من الذكور والإناث إلى جانب أهالي الدائرة الأولى بمختلف أطرافهم وانتماءاتهم.

هل للمرأة نصيب من البرنامج؟
● المرأة عنصر فاعل في الدائرة الأولى وفي المجتمع الكويتي ولا فرق بينها وبين الرجل دستورياً وقد تضمنت برنامجي الانتخابي مقترحات خاصة بها.

ما الذي نجعلك من اقتراحات شبابية؟
● سنقترح مجموعة من القوانين الإصلاحية التي تمكن الشباب من الاستقرار في العمل الاقتصادي إلى جانب حزمة من الإجراءات والآليات التي تجعلهم قادرين على العمل في البلاد بسهولة ويسر، مع بعض الرؤى التي تقوم على توفير دعم للمشاريع الصغيرة بطريقة أقل بيروقراطية مما هو منتشر ومعوّل به حالياً في المؤسسات الحكومية، كما سأقدم مجموعة من القوانين التي تدعم التجارة المنزلية لعدد من الشباب.

هل هناك وضع استثنائي في الكويت يحتم إجراءات التشفير؟
● نحن نتحدث عن شعب تجاوز المليون ومقدرات الدولة كبيرة، وبالتالي أرى أن ادعاء الحكومة بأن هناك عجزاً حقيقياً في الميزانية غير منطقي. ولنأخذ الأمور بمسماياتها فالحكومة أوصلت الأمور إلى هذه المرحلة بسبب ضعف إدارة المقدرات وعدم وجود تنوع في مصادر الدخل والتنمية. الحكومة تتدعى أن هناك عجزاً وهناك تقارير من البنك الدولي تنفي وجود عجز بل على العكس يشيرون إلى أن الكويت هي ثاني أغني دولة في المقدرات والأصول.

من يتحمل المسؤولية برأيك؟
● لا شك أن الحكومة تتحمل هذا، ولا يجب أن تسد العجز من خلال المواطن، وإن صح ما تقول فلا بد من أن يأتي الحل عن طريق إدارة حكومية اختصاصية في المرحلة المقبلة.

هل نحن أمام أزمة اقتصادية مفتعلة أم واقع اقتصادي نعيشه الدولة؟
● نتكلم عن مدى صحة الإفصاحات التي تدلي بها الدولة،

سأقدم قوانين إصلاحية للاستقرار الاقتصادي ودعم المشاريع الصغيرة والتجارة المنزلية

نراهن على الوعي السياسي في إيصال مجموعة من الإصلاحيين وتشكيل

كتل ضاغطة على الحكومة لتقديم الإنجازات الشعبية

الحكومة تدعي العجز المالي وتقارير البنك الدولي تنفي ذلك والحل ليس باللجوء لجيوب المواطنين وإنما

بإدارة المقدرات وتنوع المصادر

الأعضاء السابقون خذوا الشعب كله ولم يقوموا بدورهم الحقيقي وعلى

الناخبين توجيه رسالة قوية في صناديق الاقتراع

بداية، هلا حدثنا عن أبرز محاور برنامجك الانتخابي؟
● يشتمل برنامجي الانتخابي على العديد من القضايا التي تهم المواطنين وتسهم في تطوير البلاد ورفقها وإزدهارها، وأبرزها آلية مكافحة الفساد إلى جانب مجموعة من الإصلاحات التشريعية.

لو عدنا قليلاً إلى انتخابات 2013 كيف تنظر إليها وإلى مفرزاتها؟
● من دون أدنى شك فإن مخرجات مجلس 2013 نتج عنها وصول نواب لا يمثلون الإرادة الشعبية، ولا يلبون الطموحات أيضاً، وجميع الإنجازات التي يدعونها ليس لها أي تأثير على الشارع الكويتي. ويمكن القول بصراحة متناهية إن مجلس 2013 لم يقم بدوره الحقيقي تشريعياً بما يلي الإرادة الشعبية ولم يلب رغبة الشعب في مكافحة الفساد ومراقبة الأداء الحكومي.

إن أنت ترى خيبة أمل من الشعب الكويتي إزاء المخرجات؟
● مجلس 2013 كان مجلس خيبة الأمل، فلم يحقق أي إنجاز شعبي، ولكن المجلس الذي سبقه وأعلن مجلس 2012 كان إصلاحياً، فمجلس الأغلبية كما يسمونه تحمل الكثير ووقف في وجه فساد وضعف الحكومة وخصوصاً في ضوء عدم جدتها في التعامل مع القضايا المصرية للمواطن. لقد كان ذلك المجلس يحمل المطالب الشعبية التابعة من إرادة حرة، حيث جاء بعد مجلس 2009 الذي اشتمل على مجموعة من القوانين الإصلاحية كأصدار صاحب السمو مرسوم مكافحة الفساد، واعتقد أن مجلس 2012 نتاج عن عي شعبي وتكاتف يريد الإصلاح للبلاد.

ماذا حدث في 2013؟
● لا بد من معرفة الأمور والحديث عنها وفق التسلسل التاريخي، فقد كان مجلس 2009 مجلس القبيضة، ما أدى لغضب شعبي كبير وخروج الناس في مظاهرات وكان هناك مطالبات بتغيير الحكومة والإصلاح. بعد هذه المرحلة حل البرلمان وأصدر صاحب السمو مرسوم الدعوة للانتخابات وبناء عليه وصل مجلس المعارضة (الأغلبية) في 2012، وكان ينظم 4 أصوات، وكان نتيجة طبيعية لتغير الوعي لدى الشارع الكويتي والرغبة في مجلس إصلاحية يلبي التطلعات والأمال.

كانت تريد أن تقول إن الناخبين دفعوا ثمن وصول نواب لم يقدروا إنجازات شعبية؟
● دفع الناخبون ثمناً باهظة لاختيارهم في مجلس 2013، فقد كان البعض يعتقد أن إيصال هؤلاء إلى المجلس سيحل مشكلة التنازيم الحاصلة مع الحكومة، بالإضافة إلى أن الموازين في التمثيل الشعبي اختلفت واختلقت تماماً خلال تلك الفترة بسبب المقاطعة، فقد أخذت المعارضة موقفاً سياسياً وحتى بعد صدور

#الكرسي

برنامج سياسي على اليوتيوب
من تقديم نجم السوشيال ميديا
علي مبارك
@alimubarakl

الإتصال علي
55939335-99006263
www.alkersy.com

@Alkersy
@Alkersy
TheChairKW

في حال وصول نواب مثل نواب 2013 كيف ستكون العلاقة بينكم؟ هل تتوقع التنازيم؟
● دون شك نراهن على وصول الإصلاحيين الذين يمثلون إرادة المواطنين الحقيقية، نطمح لوصل عدد كبير منهم، فالجانب الرقابي بإمكان أي نائب إصلاحي القيام به ومحاسبة الحكومة وكشف الكثير من تجاوزاتها في ملفات الفساد المالي والإداري ولكن كتنشيع نحتاج إلى مجموعة من الأعضاء.



مرشح الدائرة الأولى حمد روح الدين ممثلاً للزميل محمد راتب